# توجيهُ الأحكامِ النحويةِ في شواهد القرآن الكريم بين سيبويه(ت١٨٠هـ) والفراء(ت٢٠٧هـ)

# The Difference in Deriving Grammatical Rules from the Holy Quran by Sibawayh (180) and Al-Fara (207)

م.د. ضياء فاخر جبر  م.د. نزار بنيان شمكلي
جامعة بغداد /كلية التربية ابن رشد

Dr . Dhyia Fakhir Jabir and Dr. Nazar Banian Shamkaly

## ملخص البحث

هذا البحثُ سلطَ الضوء على اختلاف المنهج الذي التزمه كلٌّ من سيبويه (ت١٨٠هـ) ، وأبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) والهدف الذي توخياه فيه فضلا عن اختلافهما في المذهب النحوي ، فقد حرص سيبويه على استقصاء وجوه التعبير في كلام الناس، والاستشهاد لها بما جاء في كلام الله تعالى، واستخلاص الأحكام النحوية منها ، على حين أنَّ الهدف الذي توخاه أبو زكريا الفراء في كتابه (معاني القرآن) هو الوقوف على ما جاء في القرآن من المعاني سورة سورة ، وينظر في كل سورة، وما ورد فيها من المعاني التي تضمنتها آياتها وما يستخلص منها من الأحكام النحوية واللغوية .

وقد بدا أنَّ اختلافهما في المنهج والهدف قد يُفضي إلى الاختلاف في التوجيه على نحوٍ ما حيث يلتمس كل منهما شاهدًا من القرآن لما له من الأحكام ولابدَّ من الإقرار أولا إنَّ هذا لا يحصل في كل ما اتفقا على النظر فيه من كلام الله تعالى فقد يكون الحكم ظاهرا ولا يجوز غيره اعتمادا على ما يقتضيه سياق العبارة فلا يكون أبو زكريا الفراء حاذيًا حذو سيبويه حينئذ في توجيهه ، وقد بدا للباحثين قبل الخوض في غمار النظر في الكتابين أنَّ الأحكام التي يستخلصها الفراء من النظر في كلام الله تأتي عنده على ضربين :

- ما يوافق فيه الوجه الذي ذكره سيبويه .
- وما ينفرد فيه كل منهما بحسب ما يتراءى له من النص .

## Abstract

This research highlights the different approaches used by Sibawayh (180), and Abi Zakaria Al-Fara (207) as well as the differences between these two figures in the grammatical doctrine . Sibawayh explored the functions of expression in people's talk, and then supported them with examples from the Quran, and finally drew their grammatical rules.On the other hand, Abi Zakaria Al-Fara in his book Maani Al-Quran( the meanings in the Quran ) looked at Quran Sura by Sura, and then considered each Sura and the meanings it contains and finally drawing the grammatical rules.

It seems that the differences in the approach lead to the differences in orientation as each one used examples from the Quran because of its authority .We must acknowledge that this does not occur in all the matters that they agree upon when they referred to the holy Quran.

The researchers thought , before starting this research, that Al-Fara's approach in deriving the grammatical rules from the Quran in two directions :

1- One goes in line with Sibawayh.

2- The second is unique to him and his discretion of text.

مقدّمةُ البحث :

تردّدَ في مصنفات النحويين كثيرا عبارات من قبيل ( أصل الوضع ، وأصل القاعدة ، والعدول عن الأصل ، والرد إلى الأصل ... الخ ) والذي دعاهم إلى ذلك هو ما اصطلح عليه الدارسون المحدثون بنظرية( الاقتصاد العلمي ) التي تعني تعدد الصور الصوتية أو الصرفية أو التركيبية بحسب موقعها بسبب تفاعل هذه الصور فأطلقوا على هذا التفاعل مصطلحي (التغيير) و(التأثير)، فالحرف الواحد مثلا يتعدد ما يؤديه من الدلالات في سياق ما يرد فيه لهذا جردوا له أصلا واحدا، وجعلوا هذه الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير، والتأثير كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ، وحين رأوا أنَّ الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة ، وحين رأوا أنَّ الجملة لا تبدو دائما على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلا نمطيا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار[١] .

فالكلمة على حد تعبير الدكتور تمام حسان إما اشتقاقية ذات معنى عند الإفراد وتتكون من المادة وهو المعنى المعجمي والصيغة وهو معنى صرفي وظيفي كالأسماء والأفعال والأوصاف ومن طابعها عدم الحصر وقابلية النقص والزيادة بالإبطال والارتجال ، أو تكون الكلمة تركيبية ذات وظيفة في التركيب كالضمائر والموصولات والإشارات والظروف الجامدة والحروف ومن طابعها أنها محصورة العدد غير قابلة للزيادة والنقص[٢] ، حتى خلص إلى نتيجة مفادها أنَّ ما يسميه النحويون (أصل الوضع)هو في الحقيقة فكرة مجردة تعد ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي تُرد إليه أنواع الكلمات المختلفة وتستأنس به شواردها وأوابدها حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد سهل على النحويين أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول دون أن يمنحوا الأوابد إلا تفسيرا هنا وتأويلا هناك ، ومعنى هذا أنَّ تجريد الأصول وسيلة للوصول إلى الاقتصاد العلمي الذي يجنبهم الخوض في أوابد المفردات [٣] .

والعدول عن أصل وضع الجملة الذي هو نمط خاص تتحقق به الإفادة، وهذا النمط في الجملة الاسمية مبتدأ وخبر، وفي الفعلية فعل متقدم يتلوه فاعل، أو نائب فاعل، والجملة كلام، والكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع أي المفيد بحكم أصل وضعه؛ لأنَّ الأصل في الكلام أن يكون للفائدة ، وأنَّ أصل وضع الجملة يشتمل على أصول أخرى مثل الذكر والإظهار والوصل والتضام والربط إلى جانب الرتبة والعامل فهذه الحزمة من الأصول تتضافر ليتكون منها وضع الجملة ، وهذا العدول إما مطرد أو غير مطرد، فإن كان من الضرب الثاني، فالنحويون يسمونه شاذا أو ضرورة أو قليلا أو نادرا أو خطأ ، وكل ذلك فسره الدكتور تمام حسان بالترخص عند أمن اللبس[٤] .

ليس من شأن النحوي أن يحكم على ما يرد في القرآن بأي حكم كان ، فهو كلام الله ولا يمكن إغفال ما يكمن وراء ظاهره من أسرار وحكمة ، وما لسياقه القريب والبعيد من أثر في ذلك ، وليس هو مطالبا

بإبداء تقويمه للنص القرآني مستندا في ذلك إلى ما استقرَّ لديه من أقيسته ، واعتمادا على ما لمحه من كلام الناس [٥].

إنَّ ما ينسجم مع مقتضى علمه هو أن يرصد الظاهرة القرآنية حكما وأسلوبا فيصفها ويضع لها القاعدة التي تستخلص من صورتها وليس من شأنه أن يتجاوز الجانب الوصفي لظاهره ليحكم على القرآن بأي حكم ولاسيما إذا كان هذا الحكم لا ينسجم مع حقائقه ، وإنما يقيمه على ماهو أشيع وأفشى عنده من كلام الناس[٦] .

إنَّ الحكم على القرآن بأي حكم يشاكل ما يحكم به على كلام الناس إنما ينطوي على جعل كلام الله في رتبة كلام الناس ، وحينما يكون هذا الحكم بالشذوذ أو بمخالفة القياس ، أو أنه محمول على الضرورة، أو على التوهم فإنما هو مفض إلى جعله في رتبة دون ما يسلم من ذلك من كلام الناس [٧].

أ ــ ما اتفقا في توجيهه من الأحكام المستخلصة من الشاهد القرآني :

ـ ما يأتي مثنى كناية عن الجمع :

اتفق الفراء مع سيبويه وإن لم يصرح هو بذلك ولكن ماعدَّه سيبويه من مجيء المثنى كناية عن الجمع وافقه فيه وزاد عليه شيئا في الإعراب ؛ لأنَّ المثنى داخل في حيز الجمع وله مصاديق كثيرة في القرآن الكريم ومنها قوله تعالى:﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوْا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾[٨] ومنه قوله تعالى :﴿ إِنْ تَتُوْبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوْبُكُمَا﴾[٩].

يقول سيبويه : (( وسألت الخليل رحمه الله عن : ( ما أحسن وجوههما ؟ ) فقال: لأنَّ الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذاك ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء وقد جعلوا المفردين أيضا جميعا قال الله جلَّ ثناؤه :﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوْا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ وقد يثنون ما يكون بعضا لشيء زعم يونس أن رؤبة كان يقول:(ما أحسنَ رأسيْهما)...))[١٠].

فقد ذكر سيبويه قول رؤبة هذا في مقابل قولهم: ( ما أحسن وجوههما) إذ يريد أنَّهم وإن عبَّروا عن المثنى بصيغة الجمع بمسوغ إضافته إلى ضمير المثنى فهم قد يُجْرُوْنَ ذلك على ما يقتضيه واقع الحال بدليل القول المنسوب إلى رؤبة ، وليس ثمة مقاربة بين رؤوسهما وهو جمع دال على المثنى والخصم مفرد دال على الجمع بدليل قوله تعالى : ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ﴾ ، ولقد كان الأجدر بالخليل أن يستشهد لما سأل عنه سيبويه بقوله تعالى :﴿ إِنْ تَتُوْبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوْبُكُمَا ﴾ إذ التماثل ظاهر بين وجوههما وقلوبكما في صيغة الجمع وفي الوزن وفي إضافتهما إلى ضمير المثنى وليس (الخصم) فيه أيٌّ من ذلك ويبدو أنَّ نظير هذا النحو من التعبير (ما أحسن وجوههما) وارد في الاستعمال في غير هذا المثال ، بدليل قول

عبد قيس بن خفاف: [البسيط]

يا صاحبيَّ فَدَتْ نَفسي نُفُوسَكُما

وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَاقَيْتُمَا رَشَدَا[١١]

مما يدلُّ على أنَّ هذا النحو من التغيير جارٍ في كلامهم نثرا وشعرا ، وليس بوسعنا أن نرجح أحد الوجهين على الآخر فقد عضد ما بدا مخالفا لسياق العبارة بما جاء في كلام الله تعالى وبما رواه سيبويه وبالشاهد الشعري ، أما الوجه الآخر فلا يحتاج إلى دليل أو شاهد إذ هو جارٍ على ما يقتضيه سياق العبارة فضلا عما رواه يونس بن حبيب عن رؤبة .

أما الفراء فقد وقف على قوله تعالى : (خصمان) قائلا إنَّ الرفع على إضمار (نحن خصمان)؛ لأنَّ العرب((تضمر للمتكلم والمكلَّم المخاطب ما يرفع فِعْلَه ولا يكادون يفعلون ذلك بغير المخاطب أو المتكلم من ذلك أن تقول للرجل :(أذاهب)، أو أن يقول المتكلم : (واصلكم إن شاء الله ومحسن إليكم) وذلك أنَّ المتكلم والمكلَّم حاضران فتُعرف معنى أسمائهما إذا تركت وأكثره في الاستفهام يقولون : أجادٌّ ، أمنطلقٌ ، وقد يكون في غير الاستفهام فقوله (خصمان) من ذلك . وقال الشاعر: [الطويل]

وقولا إذا جاوزتما أرض عامرٍ

وجاوزتما الحيين نهدا وخثعما

نزيعان من جرم بن زبان إنهم

أبوا أن يميروا في الهزاهز محجما

وقال الآخر : [الطويل]

تقول ابنة الكعبي يوم لقيتها

أمنطلق في الجيش أم متثاقلُ

وقد جاء في الآثار للراجع من سفر :( تائبون آيبون ، لربنا حامدون) وقال من أمثال العرب: (محسنة فهيلي) ... ولو جاء في الكتاب : خصمين بغى بعضنا لكان صوابا بضمير أتيناك خصمين ، جئناك خصمين فلا تخفنا ))[١٢] .

ويقول النحاس (ت٣٣٨هـ) : (( وقال ( خصمان) لأنَّ قبله ( إذ تسوَّروا المحراب) ؛ لأنَّ الاثنين جمع قال الخليل رحمه الله كما تقول : نحن فعلنا إذا كنتما اثنين ، وقال الكسائي : جمع لما كان خبرا فلما انقضى الخبر وجاءت المخاطبة خبّر الاثنان عن أنفسهما فقالا ( خصمان ) قال أبو إسحاق : أي نحن خصمان ، وقال غيره : القول محذوف أي : يقول خصمان قال أبو إسحاق : ولو كان بالنصب خصمين لجاز أي أتيناك خصمين ))[١٣] .

ويرى الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أنَّ رفع (خصمان) على أنها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : نحن خصمان أما دلالة (خصمان) (( الخصم : الخصماء ، وهو يقع على الواحد والجمع كالضيف ، قال تعالى:( حديث ضيف إبراهيم المكرمين)[١٤] لأنه مصدر في أصله تقول : خصمه خصما كما تقول : ضافه ضيفا ، فإن قلت هذا جمع وقوله ( خصمان ) تثنية فكيف استقام ذلك ؟ قلت : معنى خصمان : فريقان خصمان))[١٥]

وإلى مثل هذا ذهب أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) فعد الخصم مصدرا يصلح للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث فجمع حملا على المعنى ورفعه على تقدير حذف المبتدأ[١٦].

ولو استعنا بالمنهجين التاريخي والمقارن لتفسير بعض هذه التراكيب الدَّالة على التثنية لوجدنا أنَّها

ظاهرة لغوية وجدت في العربية وفي غيرها من اللُّغات السامية، وفي اللغة اليونانية، والسنسكريتية، ولها آثار في اللُّغات الجرمانية،بل هي ظاهرة عربية قبل أن تكون سامية[١٧].لأنَّ اللُّغةَ العربية احتفظت من بين أخواتها الساميات بالتثنية منذ أقدم عصورها حتى الآن، وأنَّ العربية القديمة حتّى زمن القرآن وبعده لم تكن تراعي المثنى من حيث ما يسمى نظام تأليف الجملة، وذلك بسبب أن (المثنى) داخل في حيز الجمع، وبذلك عومل في أمثلة كثيرة من القرآن الكريم هذه المعاملة، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:﴿أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [١٨]. فلم يراعِ أنَّ أحد المتعاطفين وهو مسند إليه جمع، وذلك أنَّ الفعل وهو طرف في الإسناد قد تحمَّل ضمير التثنية وقوله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [١٩]، فلم تتم المطابقة والنحوي القديم الذي لم يعرف المنهج التاريخي استند إلى التأويل وقضى بأنَّ لفظة (كلا) و(كلتا) مفرد،وقد حمل على اللفظ، والحمل على اللفظ أفصح وأكثر[٢٠] .

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: (( وعدم المراعاة ربما جاءت من أنَّ المثنى داخل في حيِّز الجمع، وبذلك عومل في أمثلة كثيرة من القرآن الكريم، غير أنَّ العربية الفصيحة قد حافظت على المثنى في الفترة التي تبعت المدة الإسلامية، وحين تقدم النثر العربي ونشأ ما اصطلح عليه النقاد المحدثون بـ(النثر الفني)، ومن أجل ذلك قَلَّ أنْ نَجِدَ هذا التردد في الأساليب الكلامية في هذه المدة بين التثنية والجمع )) [٢١].

ـ عمل ( إذن ) المسبوقة بالفاء أو الواو :

ومما وافق فيه الفراء سيبويه هو مسألة إعمال ( إذن ) وهي أحد الأحرف التي تنصب الفعل المضارع وتنقل الفعل أو تخصصه للاستقبال وهي حرف جواب وجزاء ، فتدخل على الفعل في ابتداء الجواب فتنصبه كقولنا : ( إذن أكرمَك ) في جواب : ( أنا أزورك ) ، وتأتي مسبوقة بالواو أو الفاء وجاءت في القرآن الكريم في ثلاثة مواطن مسبوقة بالفاء وهي قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾[٢٢] ، ومسبوقة بالواو في موطنين أحدهما قوله تعالى :﴿ وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٢٣] والآخر قوله تعالى : ﴿ وَإِذًا لَا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢٤] ، فيجوز إعمالها وإلغاؤها باعتبارين مختلفين فإن عطفت بالواو أو الفاء ألغي عمل (إذن) وعطف الفعل على ما قبله وصار واقعا موقعه ، وإن عدت مستأنفة أعملت ( إذن ) ونصب بها الفعل والأول أفصح [٢٥].

يقول سيبويه : (( اعلم أنَّ ( إذن ) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنَّك فيها بالخيار إن شئت أعملتها كإعمالك ( أُرى) و (حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك: ( زيدا حسبت أخاك ) ، وإن شئت ألغيت ( إذن ) كإلغائك حسبت إذا قلت:(زيدٌ حسبتُ أخوك)..))[٢٦].

أما الفراء فقد فصل في بيان الدلالة التي ترتبت على كل من الحالتين إذ يقول : (( فإذا كان فيها فاء أو واو أو ثم أو ( أو ) حرف من حروف النسق ، فإن شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها أيضا ، وإن شئت جعلت الفاء أو الواو إذا كانتا منها

منقولتين عنها إلى غيرها[٢٧] والمعنى في قوله : (وإذا لا يؤتون) على : فلا يؤتون الناس نقيرا إذن)) [٢٨].
وزاد المبرد الجزم عطفا على الفعل المجزوم المتقدم فضلا عن حكمي الرفع والنصب إذ يقول: ((واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء ... وذلك قولك : (إن تأتني آتك وإذن أكرمك) إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت جزمت . أما الجزم فعلى العطف على (آتك) ، وإلغاء (إذن) ، والنصب على إعمال (إذن) ، والرفع على قولك : (وأنا أكرمك)، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل ، فلم تعمل شيئا))[٢٩]، والرفع في كل ذلك أجود مرجح من قبل العلماء ؛ لأنه لغة القرآن التي قرأ بها القراء السبعة [٣٠]، فهذا مثال آخر من الأمثلة التي وافق فيها الفراء سيبويه وإن لم يصرح بموافقته؛ وذلك لأنه يعدّ نفسه ندًّا لسيبويه ولهذا لا نجد ذكرا لسيبويه في كتابه فهو يحاول أن يخفي تأثره بسيبويه والخليل، وكل ما يمت لسيبويه بسبب حتى يستقيم له أمر ترؤس مدرسة الكوفة آنذاك، ويعلي من شأن الكسائي فيكثر من ذكره .

ـ دخول اللام الموطئة للقسم على ( ما ) الموصولة :

أصدر سيبويه والفراء أحكاما معيارية في توجيه اللام الداخلة على (ما) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيْثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُوْلٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَ لَتَنْصُرُنَّهُ﴾[٣١]
فقيل بأنَّ هذه اللام المفتوحة هي اللام الموطئة للقسم ، أو المشعرة به؛ لأنَّ أخذ الميثاق فيه معنى الاستحلاف، وقيل هي للابتداء التي يتلقى بها القسم [٣٢]

يقول سيبويه: ((وسألته أي الخليل عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيْثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُوْلٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ فقال : ما ههنا بمنزلة الذي ودخلتها اللام كما دخلت على إنْ حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلنَّ ، واللام التي في ما كهذه التي في إنْ واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا))[٣٣].
أمَّا الفراء فاستند إلى قراءة من قرأ بكسر اللام فحينئذ تكون اللام حرف جر وما بعده مجرور، أو تكون اللام مفتوحة وحينئذ تكون موطئة للقسم[٣٤] فيوافق سيبويه فيها يقول: (لِما آتيتكم)، قُرئت بكسر اللام،يريد أخذ الميثاق للذين آتاهم، ثم جعل قوله (لتؤمنن به) من الأخذ[٣٥] كما تقول: أخذت ميثاقك لتعملنَّ؛ لأنَّ أخذ الميثاق بمنزلة الاستحلاف ومن نصب اللام في (لما) جعل اللام لامًا زائدة إذ أُوقِعت على جزاء[٣٦] صيّر على جهة فعل وصيّر جواب الجزاء باللام وبإن وبلا وبما فكأنَّ اللام يمين إذ صارت تلقى بجواب اليمين وهو وجه الكلام[٣٧].
فنلاحظ مسألة مهمة وهي أنَّ كلمة (الحلف) قد وردت في كلام الخليل الذي أورده سيبويه في كتابه واستعاض عنها الفراء بقوله (استحلاف) وهذا إن يدلُّ على شيء إنما يدل على أنَّ الفراء قد نظر في كتاب سيبويه وإلا فلماذا ذكر هذه اللفظة الواردة في جواب الخليل ولم يذكر القسم أو اليمين ؟؟ وعلى كل حال، فالفراء وافق سيبويه وأستاذه الخليل في عدّ اللام موطئة للقسم أو مشعرة به وزاد عليهما بأنها حرف جر مكسور وموجها معناها .

وردَّ ابن هشام (ت٧٦١هـ)على العكبري(ت٦١٦هـ) إعرابه (ما) موصولة، وهي مبتدأ خبرها (من كتاب)، أو( ما) شرطية مفعول به لآتيت، إذ يقول: (( وأما أبو البقاء، فإنه قال في قوله تعالى : ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ من فتح اللام، ففي ما وجهان :

أحدهما : أنها موصولة مبتدأ والخبر إما ( من كتاب ) أي لَلذي آتيتكموه من الكتاب ، أو (لتؤمنن به) واللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، و (جاءكم) عطف على (آتيتكم)، والأصل: ثم جاءكم به ، فحذف عائد ما ، أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمر، أو العائد ضمير( استقر) الذي تعلقت به مع ، والثاني : أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع (ما) نصب بآتيت، والمفعول الثاني ضمير المخاطب ... وفي كلامه أمور :

أحدها : أنَّ إجازته كون ( من كتاب ) خبرا فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن (ثم جاءكم) عطف على الصلة .

والثاني : أنَّ تجويزه كون ( لتؤمنن ) خبرا مع تقديره إياه جوابا لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعًا، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جوابا لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبرا ، وقد يقال : إنما أراد بقوله(اللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم) أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر ، وإنما جعل ( لتؤمنن ) خبرا؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم ، وقد يقال : لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم ، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه .

والثالث : أن تجويزه كون العائد ضمير ( استقر) يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معا، فإنه عائد إلى الموصول .

والرابع : أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور .

والخامس : أنه سمى ضمير(آتيتكم ) مفعولا ثانيا وإنما هو مفعول أول))[٣٨].

- مجيء الاسم الموصول ( ما ) مفعولا لقول محذوف :

لقد قدَّر سيبويه وتبعه الفراء وجود قول محذوف واقع خبرا هو الناصب للاسم الموصول في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِيْنَ اتخذوا مِنْ دُوْنِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُوْنَا إِلَى اللهِ زُلْفَى ﴾[٣٩]فـ(الَّذِيْنَ) مبتدأ وجملة (مَا نَعْبُدُهُمْ) مفعول به لقول محذوف هذا القول هو خبر الاسم الموصول يقول سيبويه : (( كأنَّه قال والله أعلم : قالوا ما نعبدهم ... ومثل ذلك كثير في القرآن ))[٤٠].

ويقول الفراء (( وقوله : ﴿ وَالَّذِيْنَ اتخذوا مِنْ دُوْنِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ الذين في موضع رفع بقول مضمر والمعنى : والذين اتخذوا من دونه أولياء يقولون لأوليائهم وهي الأصنام : ما نعبدكم إلا لتقربونا إلى الله، وكذلك في حرف أُبَيّ، وفي حرف عبد الله (قالوا ما نعبدهم)، والحكاية إذا كانت بالقول مضمرا أو ظاهرا جاز أن يجعل الغائب كالمخاطب، وأن تتركه كالغائب )) [٤١] .

وهذا التقدير قد تناوله من بعدهم المفسرون

والمعربون للقرآن الكريم بشيء من التفصيل يقول أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): (( والذين مبتدأ واحتمل أن يكون الخبر قال المحذوف المحكي به قوله ( ما نعبدهم ) أي والمشركون المتخذون من دون الله أولياء قالوا : ما نعبد تلك الأولياء ( إلا ليقربونا إلى الله زلفى ) واحتمل أن يكون الخبر ( إنَّ الله يحكم بينهم ) وذلك القول المحذوف في موضع الحال أي : اتخذوهم قائلين ما نعبدهم وأجاز الزمخشري أن يكون الخبر ( إن الله يحكم ) وقالوا المحذوفة بدل من (اتخذوا ) صلة ( الذين ) فلا يكون له موضع من الإعراب وكأنَّه من بدل الاشتمال))[٤٢].

وقد ذهب الطباطبائي إلى أنَّ الوثنية يرون أنَّ الله أجل من أن يحيط به الإدراك الإنساني فمن الواجب أن نتقرب إليه بمقربيه ونتخذهم أربابا يقربوننا زلفى ولذلك عقب اتخاذ الأولياء بذكر العبادة فقوله (الذين) مبتدأ خبره (إن الله يحكم) والمراد بهم المشركون القائلون بربوبية الشركاء وإلوهيتهم دون الله [٤٣].

بـ ما اختلف فيه الفراء مع سيبويه في توجيهه من الأحكام المستخلصة من الشاهد القرآني:

ـ الحمل على إنَّ بحكمين حسن وضعيف :

لقد ذكر سيبويه بابا بعنوان ( هذا باب ما يكون محمولا على إنَّ فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء ) يقول فيه : (( فأمَّا ما حمل على الابتداء فقولك : ( إنَّ زيدا ظريفٌ وعمروٌ ) و( إنَّ زيدا منطلقٌ وسعيدٌ ) فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين فأحد الوجهين حسنٌ والآخر ضعيف ، فأمَّا الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء ؛ لأنَّ معنى (إنَّ زيدا منطلقٌ) زيد منطلق ، وإنَّ دخلت توكيدا ، كأنَّه قال : زيد منطلق وعمرو وفي القرآن مثله :﴿ إِنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلُهُ ﴾[٤٤]، وأمَّا الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول:( منطلق هو وعمرو) و ( إنَّ زيدا ظريف هو وعمرو ) وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت ( إنَّ زيدا منطلق وعمرا ظريف ) فحملته على قوله عز وجل:﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالبَحْرَ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾[٤٥] ، وقد رفعه قوم على قولك : ( لو ضربتَ عبدَ الله وزيدٌ قائمٌ ما ضرَّكَ ) أي : لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال كأنَّه قال : ولو أنَّ ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نفدت كلمات الله )) [٤٦] ، وقد علق السيرافي (ت ٣٦٨هـ ) على هذا الكلام بأنَّ سيبويه كان يجب عليه أن يفسر رفع ( البحر) بالحال لأنَّ حمل رفع البحر على موضع ( أنَّ ) لا يحسن؛ لأنَّ ( لو ) لا يليها الابتداء[٤٧] فأنَّ وما بعدها فاعل لفعل محذوف والتقدير : لو ثبت أنّ، والآية في المصحف برفع ( البحر ) وتوجيهها أنه مبتدأ خبره جملة ( يمده ) أو معطوف على موضع أنَّ ومعمولها إذ هو مرفوع على الفاعلية كما تقدم ، والنصب عطفا على اسم أنَّ وسيبويه أصدر حكما بتضعيف من عطف على الضمير المستكن في المشتق وليس ثمة مشتق يعطف على ضميره فلا بد من أن يبين حالة الرفع التي وردت في النص القرآني فالسيرافي محق في اعتراضه هذا .

أمَّا الفراء فقد ذكر الوجهين وانتصر للرفع قائلا : (( وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ ترفع ( البحر )[٤٨] ولو نصبته كان صوابا ...والشيء إذا مدَّ الشيء فزاد فكان زيادة فيه فهو يمده تقول ( دجلة تمدُّ بئارنا وأنهارنا والله يمدنا بها) وتقول: ( قد أمددتك بألف فَمَدُّوكَ ) يقاس على هذا كل ما ورد )) [٥٠].

وكلام الفراء أقرب إلى روح العربية إذ لم يقدر فعلا ولم يلوِ النص عن وجهه، فقد اشترط البصريون أنَّ ( لو) لا يليها إلا الفعل ولا يليها الاسم إلا في ضرورة الشعر أو نادر الكلام يقول المبرد (ت٢٨٥هـ) : ((و( لو) لا يليها إلا الفعل مضمرا أو مظهرا ؛ لأنَّها تشارك حروف الجزاء في ابتداء الفعل وجوابه تقول: ( لو جئتني لأعطيتك ) فهذا ظهور الفعل وإضماره قوله عز وجل : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي)[٥١] والمعنى والله أعلم : لو تملكون أنتم ، فهذا الذي رفع أنتم ولما أضمر ظهر بعده ما يفسره ومثل ذلك : ( لو ذات سوار لطمتني ) أراد لو لطمتني ذات سوار ))[٥٢] وسار الزجاج (ت٣١١هـ) والزمخشري وغيرهما من النحويين والمعربين في هدي هذه القاعدة المعيارية في رفض مجيء ما بعد لو اسما ووجوب وجود فعل منتزع من السياق أو وجود فعل يدل على المحذوف إذ يقول الأخير منهما : ((لو حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء فلا بد من فعل بعدها في (لو أنتم تملكون)، وتقديره : لو تملكون أنتم تملكون فأضمر تملك إضمارا على شريطة التفسير وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو (أنتم) لسقوط ما يتصل به من اللفظ فـ( أنتم ) فاعل الفعل المضمر، و(تملكون) تفسيره، وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب)) [٥٣] .

ويرى الدكتور خليل بنيان أن ما يرد مذهب النحويين ويبطله إبطالا هو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ ﴾ (( فإنَّ ما في الآية ليس اسما مشبها للفعل كنحو ( حاضري) وإنما هو اسم جامد محض في أسميته، ومن هنا فإن القول بلزوم أن يكون الخبر فعلا محضا لتتضح منه دلالة الامتناع إنما هو إغراق في التخيل ومثل ظاهر على إطلاق النحويين الأحكام دون أن يسبق ذلك استيعاب وافٍ لكل ما يتمثل في القرآن من الظواهر ))[٥٤].

ويبدو أن هذا التركيب كان شائعا عند العرب وهو مجيء الاسم بعد لو مرفوعا أو في محل رفع، وأنَّ وجه النصب قد أجازه النحويون اعتمادا على القياس النظري، واحتكاما إلى نظرية العامل وما تجر إليه من تقدير وإضمار وقد اختلفت أحكامهم تبعا لمبدأ التأويل .

- حذف المستثنى منه تخفيفا :

عقد سيبويه بابا لحذف المستثنى منه، ذكر فيه جملة من الشواهد المصنوعة والشعرية وشاهدا قرآنيا أوحد، وخالفه فيه الفراء من حيث التوجيه الدلالي، وملاك الأمر فيه هو حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه، قال : (( هذا بابٌ يحذف المستثنى فيه استخفافا، وذلك قولك: (ليس غير) و(ليس إلا) كأنَّه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم

حذفوا (ذاك) تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني ، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : (ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا ) وإنَّما يريد : ما منهم واحد مات. ومثل ذلك قوله تعالى جده :﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إِلَّا لَيُؤمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾[٥٥] ومثل ذلك من الشعر قول النابغة : [الوافر]

كأنَّك من جمالِ بني أُقيشٍ

يُقعقَعُ خلفَ رجليه بشَنٍّ[٥٦]

أي : كأنَّك جمل من جمال بني أقيش ، ومثل ذلك أيضًا قوله : [الرجز]

لو قلتَ ما في قومها لم تيثَمِ

يفضُلُها في حسبٍ وميْسمِ[٥٧]

يريد : ما في قومها أحدٌ ، فحذفوا هذا كما قالوا : ( لو أنَّ زيدا هنا ) وإنما يريدون : لكان كذا وكذا ، وقولهم : ( ليس أحدٌ ) أي ليس هنا أحد فكل ذلك حذف تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب بما يعني )) [٥٨].

واستخلص الفراء معنيين من سياق الآية المباركة بين فيهما مخالفته لسيبويه ولتوجيهه المتقدم، قال: (( أحدهما : أن تكون الهاء في موته لعيسى يقول : يؤمنون إذا أنزل قبل موته، وتكون الملة والدين واحدا ، ويقال : يؤمن كل يهودي بعيسى عند موته ، وتحقيق ذلك في قراءة أُبَيّ ( إلا ليؤمنُنَّ به قبل موتهم ) ))[٥٩].

- المعنى وأثره في تقدير المحذوف :

لجأ النحويون إلى تقدير كثير من الألفاظ في التراكيب القرآنية ، وهذا ما ذهب بهم إلى فهم خاص للنص القرآني، وبزعم ما ليس فيه مما يبعده عن دلالته الحقيقية، والذهاب ببلاغته المستوحاة من حدود ظاهره ويعدل به عن معناه المطلوب ، وقد قسم السيوطي (ت٩١١هـ) الحذف في القرآن الكريم على أربعة أنواع : الاقتطاع ، والاكتفاء والاحتباك ، والاختزال، والذي يهمنا منها هو الأخير، وهو على أقسام أيضا ؛ لأنَّ المحذوف إما اسم أو فعل أو حرف ، والاسم كأن يحذف المضاف أو المضاف إليه أو المبتدأ أو الخبر ، أو الموصوف أو الصفة أو المعطوف عليه أو المعطوف[٦٠].

وقد ذكر سيبويه تحت باب ( اشتراك الفعل في أنْ وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أنْ ) قال : (( أريدُ أن تأتيني فتشتمني ، لم يرد الشتيمة، ولكنَّه قال : كلما أردت إتيانك شتمتني هذا معنى كلامه ... وقال الله عز وجل :﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَ نُقِرُّ فِي الأَرحامِ ﴾[٦١] أي ونحن نقرُّ في الأرحام ؛ لأنَّه ذكر الحديث للبيان، ولم يذكره للإقرار )) [٦٢].

أما الفراء ، فقد ذهب إلى أنَّ الرفع على الاستئناف ولم يقدر محذوفا إذ يقول:((وقوله:﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَ نُقِرُّ فِي الأَرحامِ ما نشاءُ ﴾ استأنف (ونقرُّ في الأرحام) ولم يردُّها على (لنبين).. )) [٦٣].

وقد دافع السيرافي عن وجهة نظر سيبويه بعدم صحة نصب (نقر) وحمله على (نبين) وحجته في ذلك أنَّ الله عز وجل قال في كلام متقدم من النص المقدس أنه خلق الإنسان من تراب ونقله من حال إلى حال وهم معترفون بذلك ليبين به البعث الذي لا يعترفون به فقال عز من قائل (إن كنتم في ريب من البعث) فبين جلَّ ثناؤه بقدرته على هذه الأحوال التي يعترفون بها قدرته على البعث؛ لأنه إحياء ما قد

بلي ورمَّ وصار ترابا من الجلد والعظم وغير ذلك ، ونقله إلى الحياة كنقل التراب إلى الحيوان في الابتداء وذكر الله تبارك وتعالى ذلك لهم ليبين لهم أمر البعث وليس ذكره لذلك ليقرَّ في الأرحام [٦٤].

ونستخلص مما تقدم أن جملة نقر جملة مكتفية بنفسها مع متعلقها في الأرحام وأدت فائدة يحسن السكوت عليها وتنقل إلى السامع فكرة كاملة تامة غير مجتزأة وهي بعيدة عن القيود المنطقية التي رسمها النحويون لها وأوجبوا فيها ذكر أجزاء مظهرة أو مقدرة وتقدير ضمير محذوف قبلها يمسخ النص ويعدل به إلى غير ما سيق لأجله .

## . حذف العائد على الموصول :

أشار النحويون إلى مواطن حذف العائد على الاسم الموصول فالعائد إما أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع فإن كان مرفوعا لم يحذف إلا إذا كان واقعا مبتدأ وخبره مفرد وقد طالت الصلة به نحو ( جاء الذي هو ضارب زيدا ) فيجوز حذف الضمير المنفصل ( هو ) لأنه واقع مبتدأ وخبره مفرد وطالت الصلة به فيجوز أن نقول : ( جاء الذي ضارب زيدا ) فإن لم تطل الصلة عدَّه البصريون قليلا ، وجوَّزه الكوفيون قياسا أيًّا كان الاسم الموصول ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، ودليلهم في ذلك قول الشاعر:[الطويل]

لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ

إِلَّا نُفُوْسُ الأُلَى لِلشَرِّ نَاوُوْنَا

وتقديره عندهم : إلا الذي هو خير ، ومنه أيضا قول الآخر :[البسيط]

مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ

وَلَا يَجِدْ عَنْ سَبِيْلِ المَجْدِ وَالكَرَمِ

وتقديره عندهم : لم ينطق بالذي هو سفه [٦٥].

ذكر سيبويه بابا بعنوان ( هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة ) وذكر فيه (مَنْ) و (مَا) قائلا : (( إذا بُنِيَ على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو ، ويكون نكرة بمنزلة رجل ، وذلك قولك : ( هذا من أعرف منطلقا ) و(هذا من لا أعرف منطلقا) ، أي هذا الذي قد علمت إني لا أعرفه منطلقا ، و( هذا ما عندي مهينا ) ، وأعرف ولا أعرف وعندي حشو لهما يتمَّان به فيصيران اسما كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه . وقال الخليل رحمه الله : إن شئت جعلت ( من ) بمنزلة إنسان وجعلت ( ما ) بمنزلة شيء نكرتين ، ويصير منطلق صفة لمن ومهين صفة لما ، وزعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك ، وهو قول الأنصاري : [الكامل]

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَـــــــــــــــا ))[٦٦].

والشاهد في البيت كما خرّجه السيرافي هو جعل ( غيرنا ) نعتا لـ(من) بعدِّها نكرة مبهمة موصوفة وصفا لازما يكون لها كالصلة للموصول ويجوز رفع ( غير ) بعدِّ (من) موصولة وحذف عائد الصلة وتقديره ( من هو غيرُنا )[٦٧]، ويصدر سيبويه حكما يضعف فيه رفع غير من دون أن يُذْكَرَ العائد إذ يقول : (( واعلم أنَّ كفى بنا فضلا على من غيرُنا أجودُ وفيه ضعفٌ إلا أن يكون فيه هو؛ لأنَّ هو من بعض الصلة، وهو نحو : ( مررت بأيُّهم أفضلُ ) وكما قرأ بعض

الناس هذه الآية :﴿ تماما على الذي أحسنُ ﴾ [٦٨] ، واعلم أنَّه يقبح أن تقول : ( هذا من منطلق ) إذا جعلت المنطلق حشوا أو وصفا فإن أطلت الكلام فقلت : ( من خير منك ) حسن في الوصف والحشو )) [٦٩].

وملاك الأمر لدى سيبويه والبصريين عامَّة هو أنَّ حذف صدر الصلة مشروط بأن يكون الاسم الموصول هو ( أي ) لا غير ، وأن يكون المحذوف مبتدأ خبره مفرد ، وأن تطول الصلة به وهذا ما لم يوافقه عليه أبو زكريا الفراء والكوفيون عامةً إذ يقول الفراء : (( تماما على المحسن ، ويكون المحسن في مذهب جمع كما قال:( إنَّ الإنسان لفي خسر) ، ... وإن شئت جعلت (الذي) على معنى ( ما ) [٧٠] تريد : تماما على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماما على إحسانه ، ويكون ( أحسن ) مرفوعا ، تريد على الذي هو أحسن ، وتنصب ( أحسن ) ها هنا تنوي بها الخفض ؛ لأنَّ العرب تقول : (مررت بالذي هو خير منك ، وشرٌّ منك) ولا يقولون : ( مررت بالذي قائم )؛ لأنَّ (خيرا منك ) كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام ، وكذلك يقولون : ( مررت بالذي أخيك ، وبالذي مثلك ) إذا جعلوا صلة الذي معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي،أنشدني الكسائي : [الرجز]

إنَّ الزُّبيريَّ الذي مِثْلَ الحَلَمْ

مَشَّى بِأسلابك في أهل العَلَم ))[٧١].

فهذه الشواهد المتقدمة المصحوبة برأي الكوفيين ضعفها ابن جني (ت٣٩٢هـ) وحجته في ذلك أن حذف العائد يكون في الهاء المنصوبة بالفعل؛ لأنها فضلة، أما المبتدأ وهو واقع صلة، فلا يصح ذلك،وقد ضعّف رأي من رفع (أحسنُ) في قوله تعالى:﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[٧٢] ،إذ يقول : ((هذا مستضعف الإعراب عندنا لحذفك المبتدأ العائد على الذي ؛ لأنَّ تقديره : ( تماما على الذي هو أحسن )، وحذف (هو) من هنا ضعيف؛ وذلك أنَّه إنَّما يحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها نحو: ( مررت بالذي ضربت ) أي : ضربته ، و( أكرمت الذي أهنت ) أي : أهنته ، فالهاء ضمير المفعول ومن المفعول بدٌّ وطال الاسم بصلته ، فحذفت الهاء لذلك ، وليس المبتدأ بنيف، ولا فضلة فيحذف تخفيفا لاسيما وهو عائد الموصول، وأنَّ هذا قد جاء نحوه عنهم ، حكى سيبويه عن الخليل : (ما أنا بالذي قائل لك شيئا وسوءا) أي: بالذي هو قائل))[٧٣].

ويقول الرضي (ت٦٨٦هـ): (( ويشترط في المبتدأ المحذوف ألَّا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارًّا ومجرورًا إذ لو كان أحدها لم يعلم بعد الحذف أنَّه حذف شيء إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة وإذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا : إن كان في صلة (أي) جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى:﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرَّحمنِ عِتِيًّا ﴾[٧٤] ، وقوله :

﴿إِذَا مَا لَقِيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ﴾[٧٥]

لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة وإن لم تطل الصلة ، وقال أبو حيان: لأنَّها لها من التمكن ما ليس لأخواتها فلهذا تضاف وتعرب فتُصرَّف في صلتها أيضا بحذف بعضها ، وإن لم يكن في صلة (

أي ) لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ [٧٦] ، طالت الصلة بالعطف عليها ، وأمَّا الكوفيون، فيجوزون الحذف، بلا شذوذ مطلقا، في صلة ( أي ) كان، أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها،...، ونظيره : ( ما أنا بالذي قائل لك شيئا) ))[٧٧]. وقد عدَّ ابن يعيش هذا الحذف قبيحا جدًّا، قال : (( ومثله قوله تعالى : ﴿تماما على الذي أحسنُ ﴾ برفع ( أحسن ) على تقدير : الذي هو أحسنُ ... وهو قبيح جدًّا ؛ لحذف ما ليس بفضلة ))[٧٨]،فرأي البصريين غدا واضحا في تضعيف هذه النصوص وتقبيحها، وما ذلك إلا تزمتا بما ذكره سيبويه من قبل؛كي يفوتوا الفرصة على الكوفيين في إجازة هذا التركيب الذي يؤيده الاستعمال العربي انتصارا لمذهبهم وحتى تستقيم قاعدتهم التي أقروها، ولا نعلم ما الداعي للاستطالة، وعدم الاستطالة إذا كان المعنى قد وضح في ذهن المخاطب، وتم به المعنى؟ ، ثم ما الذي يحصل إن جاء الاسم الموصول (أي)، أو غيره ؟ أفلا يقرون أنَّ ( من ) و ( ما ) تأتي بمعنى (الذي) ، وهم لا يقبلون ما جاء أصلا من الأسماء الموصولة، وهو ( الذي ) وقد حذف صدر صلته كما في النصوص المتقدمة ؟

وقد فصّل القول في ذلك أبو حيان إذ ذهب إلى أن (الذي) يحتمل أن يكون موصولا دالا على العاقل ، ويحتمل أن يكون موصولا دالا على غير العاقل ، وتحتمل (أن) كونها مصدرية، ونسب ذلك إلى نحاة الكوفة، وعَدَّ(أحسن) فعلا ماضيا تحمَّل ضميرا عائدا على (الذي)، إذ تفسيره: و(الذي أحسن) جنسٌ أي : ( على من كان محسنا من أهل ملته ) قالَهُ مجاهد، أي: إتماما للنعمة عندهم . وقيل : المراد بالذي أحسن مخصوص. فقال الماوردي : كانت نبوة موسى نعمة على إبراهيم؛ لأنه من ولده ، والإحسان للأبناء إحسان للآباء . وقيل : موسى ،عليه السلام، تتمة للكرامة على العبد الذي أحسن الطاعة في التبليغ، وفي كل ما أُمِرَ بهِ ، و( الذي ) في هذه التأويلات واقعة على من يعقل ، وقال ابن الأنباري : تماما على الذي أحسن موسى من العلم وكتب الله القديمة ... و(الذي) في هذا التأويل واقعة على غير العاقل . وقيل : (الذي) مصدرية وهو قول كوفي، وفي ( أحسن ) ضمير موسى ، أي : إتماما على إحسان موسى بطاعتنا، وقيامه بأمرنا ونهينا ... وقيل : الضمير في ( أحسن ) يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد ، ومتعلق الإحسان إلى أنبيائه ، أو إلى موسى قولان وأحسن ما في هذه الأقوال كلها فعل ، وقال بعض نحاة الكوفة : يصح أن يكون( أحسن ) اسما وهو أفعل التفضيل وهو مجرور صفة لـ(الذي) وإن كان نكرة من حيث قارب المعرفة إذ لا يدخله( أل ) كما تقول العرب : ( مررت بالذي خير منك ) ولا يجوز (مررت بالذي عالم ) ، وهذا سائغ على مذهب الكوفيين في الكلام وهو خطأ عند البصريين ... وقال التبريزي : ( الذي ) هنا بمعنى الجمع و( أحسن ) صلة فعل ماض حذف منه الضمير وهو الواو فبقي (أحسن) أي : على الذين أحسنوا ، وحذف هذا الضمير والاجتزاء بالضمة تفعله العرب))[٧٩].

. العطف على المنادى العلم المبني :

قال سيبويه نقلًا عن الخليل:إن من قال : (يا زيدُ والنضرَ) فإنَّما نصب؛ لأنَّ هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله، فأمَّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: (يا زيدُ والنضرُ)، ومنهم من رفع (الطير) في قوله تعالى : ﴿ يَا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾[٨٠] ، ويقولون :( يا عمرُو والحارثُ) ، وقال الخليل : هو القياس كأنَّه قال : ويا حارثُ ، ولو حمل الحارثُ على (يا) كان غير جائز البتَّةَ نصب أو رفع ، من قبل أنَّك لا تنادي اسما فيه الألف واللام بيا ، ولكنَّك أشركت بين النضر والأول في (يا) ولم تجعلها خاصَّةً للنضر كقولك : ( ما مررتُ بزيدٍ وعمرٍو) ولو أردت عملين لقلت : ما مررت بزيد ولا مررت بعمر[٨١] ، وذكر السيرافي ما ملخصه: ((الرفع اختيار الخليل ، وذكر أبو العباس أنَّك إذا قلت: يا زيدُ والرجل فالنصب هو الاختيار، وفرق بينه وبين النضر حيث جعل الاختيار فيه الرفع، بأنَّ النضر ونضر علمان وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان في نضر والألف واللام في الرجل قد أفادت معنى وهو معاقبة الإضافة فلما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار فيما هو بمنزلة الإضافة النصب))[٨٢].

وقال الفراء : (( والطير منصوبة على جهتين : إحداهما أن تنصبها بالفعل بقوله :﴿ ولقد آتينا داودَ منَّا فضلا ، وسخرنا له الطيرَ﴾ فيكون مثل قولك : أطعمته طعاما وماء ، تريد : وسقيته ماء، فيجوز ذلك. والوجهُ الآخرُ بالنداء؛ لأنَّك إذا قلت : (يا عمرو والصلت أَقبِلا) نصبت الصلت؛ لأنَّه إنما يدعى بيا أيُّها ، فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنُصِبَ، وقد يجوز رفعه على أن يتبع ما قبله، ويجوز رفعُهُ على : أوِّبي أنت والطيرُ ، وأنشدني بعض العرب في النداء إذا نُصِبَ لفقده يا أيُّها:[الوافر]

أَلَا يَا عَمْرُو وَالضَّحَاكَ سِيْرَا

فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيْقِ

الخمر:ما سترك من الشجر وغيرها، وقد يجوز نصب (الضحاك) ورفعُه، وقال الآخر:[الكامل]* يَا طَلْحَةُ الكَامِلُ وَابْنَ الكامل *

والنعت يجري في الحرف المنادى كما يجري المعطوف : ينصب ويرفع ، ألا ترى أنَّك تقول: ( إنَّ أخاك قائم وزيد ) ، ( وإنَّ أخاك قائم وزيدا ) فيُجْرَى المعطوف في إنَّ بعد الفعل مجرى النعت بعد الفعل )) [٨٣].

وقال الزجاج: ((والطيرَ، والطيرُ، فالرفع من جهتين إحداهما : أن يكون نسقا على ما في (أوِّبي) المعنى : يا جبال رجعي التسبيح أنت والطيرُ ، ويجوز أن يكون مرفوعا على البدل، المعنى: يا جبال ويا أيها الطير أوّبي معه ، والنصب من ثلاث جهات : أن يكون عطفا على قوله:(ولقد آتينا داود منا فضلا والطير) ، أي وسخرنا له الطير، حكى ذلك أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء ، ويجوز أن يكون نصبا على النداء، المعنى : معطوفا على موضع الجبال في الأصل، وكل منادى عند البصريين كلهم في موضع نصب ... ويجوز أن يكون (والطيرَ) نصب على معنى (مع) كما تقول:( قمت وزيدا) أي : قمت مع زيد، فالمعنى : أوبي معه ومع الطير))[٨٤].

ويقول الزمخشري : (( وقرئ والطير رفعا ونصبا عطفا على لفظ الجبال ومحلها ، وجوزوا أن ينتصب مفعولا معه ، وأن يعطف على فضلا، بمعنى وسخرنا له الطير فإن قلت أي فرق بين هذا النظم وبين أن يقال: ( وآتينا داود منا فضلا) تأويب الجبال معه والطير؟ قلت: كم بينهما ألا ترى إلى ما فيه من الفخامة التي لا تخفى من الدلالة على عزة الربوبية والكبرياء الإلهية حيث جعلت الجبال منزلة العقلاء الذين إذا أمرهم أطاعوا وأذعنوا ، وإذا دعاهم سمعوا وأجابوا: إشعارا بأنه ما من حيوان وجماد وناطق وصامت إلا وهو منقاد لمشيئته غير ممتنع على إرادته))[٨٥].

ويقول أبو البركات الأنباري: (( (الطير) بالنصب والرفع ، فالنصب من ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون منصوبا بالعطف على موضع المنادى وهو النصب في قوله:(يا جبال)كقولهم:(يا زيدُ والحرث) كالوصف نحو: (يازيد الظريفَ) والثاني: أن يكون منصوبا على أنَّه مفعول معه ، أي مع الطير ، والثالث : أن يكون منصوبا بفعل مقدر وتقديره : وسخرنا له الطير ، ودلَّ على هذا المقدر قوله تعالى﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾[٨٦] ، والرفع من وجهين : أحدهما : أن يكون مرفوعا بالعطف على لفظ ( يا جبال ) كالوصف نحو ( يا زيدُ الظريفُ ) وإنَّما جاز الحمل على اللفظ ؛ لأنَّه لمَّا اطَّردَ البناء على الضم في كل اسم منادى مفرد أشبه حركة الفاعل فأشبه حركة الإعراب فجاز أن يحمل على لفظه وإلا فالقياس يقتضي ألَّا يجوز الحمل على لفظ المبني في العطف والوصف ، والقراءة بالنصب عندي في القياس من الرفع ، والثاني : أن يكون معطوفا على المضمر المرفوع في ( أوِّبي ) وحسن ذلك لوجود الفصل بقوله : ( معه ) والفصل يقوم مقام التوكيد )) [٨٧].

ويقول ابن يعيش (٦٤٣هـ) : (( وأما العطف بحرف فنحو : ( يا عمرُو والحارثُ و الحارثَ ) إذا عطفت اسما فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه وجهان : الرفع والنصب ، تقول في الرفع : (يا زيدُ والحارثُ) وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني ، وقرأ الأعرج : ﴿ يَا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ﴾ ، وتقول في النصب : ( يا زيدُ والحارثَ ) وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمرو الجرمي وقراءة العامة ﴿ يَا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾ بالنصب ، وكان أبو العباس المبرد يرى أنَّك إذا قلت : ( يا زيدُ والحارثُ ) فالرفع هو الاختيار عنده ، وإذا قلت : ( يا زيدُ والرجلَ ) فالنصب هو المختار وذلك أن ( الحارث ) و ( حارثا ) علمان وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما ، والألف واللام في ( الرجل ) قد أفادتا معنى وهو معاقبة الإضافة فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام النصب أيضا لأنهما بمنزلة الإضافة فإن عطفت اسما مفردا علما على مثله نحو : ( يا زيدُ وعمرُو) لم يكن فيه إلا البناء لأنَّ العلة الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة في الثاني لأنَّ حرف العطف أشرك الثاني في حكم الأول ولذلك لو أبدلت الثاني من الأول وهو مفرد لم يكن فيه إلا البناءُ والضمُّ نحو: ( يا زيدُ زيدُ ) و( يا أخانا خالدُ )

؛ لأنَّ عبرة البدل أن يحلَّ محلَّ الأول لم يكن فيه إلا البناء ولذلك استثناه فقال : إلا البدل ))[٨٨].

. العطف على معمول اسم الفاعل المفصول عنه بمعمول المضاف :

قال سيبويه عن العطف على معمول اسم الفاعل المفصول عنه بمعمول المضاف : (( حمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينقض الحديث ، والجرُّ في هذا أقوى يعني ( هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا ) بالنصب وقد فعل لأنه اسم وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه ، والنصب في الفصل أقوى إذا قلت : ( هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا ) كلَّما طال الكلام كان أقوى؛ وذلك أنَّك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى ، فمن ذلك قوله جلَّ ثناؤه : ( وجاعلُ الليلِ سكنًا والشّمسَ والقمرَ حُسْبانًا )[٨٩] ، وكذلك إن جئت باسم الفاعل الذي تعدَّى فعلُه إلى مفعولين، وذلك قولك : ( هذا معطي زيدٍ درهما وعمرٍو ) إذا لم تُجْرِه على الدرهم ، والنصب على ما نصبت عليه ما قبله وتقول : ( هذا معطي زيدٍ وعبدَ اللهِ )، والنصبُ إذا ذكرتَ الدرهمَ أقوى؛ لأنَّك قد فصلت بينهما ))[٩٠] .

ويقول الفراء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وجاعلُ الليلِ سكنًا والشّمسَ والقمرَ حُسْبانًا ﴾ (( الليل في موضع نصب في المعنى ، فردَّ الشمس والقمر على معناه، لما فرق بينهما بقوله (سكنا)، فإذا لم تفرق بينهما بشيء آثروا الخفض، وقد يجوز أن ينصب، وإن لم يحل بينهما بشيء ... وتقول: (أنت آخذٌ حقَّك وحقِّ غيرك فتضيف في الثاني، وقد نونت في الأوَّل؛لأنَّ المعنى في قولك:(أنت ضاربٌ زيدًا وضاربُ زيدٍ) سواء،وأحسن ذلك أن تحول بينهما بشيء كما قال امرؤ القيس:[الطويل]

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ

صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ[٩١]

فنصب الصفيف وخفض القدير على ما قلت لك ))[٩٢].

ويقول الزجاج : (((والشّمسَ والقمرَ حُسْبانًا) النصب في الشمس والقمر هي القراءة، والجر جائز على معنى وجاعل الشمس والقمر حسبانا؛ لأنَّ في جاعل معنى جعل، وبه نصبت(سكنا)، ولا يجوز جاعل الليل سكنا ؛ لأنَّ أسماء الفاعلين إذا كان الفعل قد رفع، أضيفت إلى ما بعدها لا غير، تقول: (هذا ضارب زيد أمس)، فإجماع النحويين أنَّه لا يجوز في زيد النصب ، وعلى ذلك أكثر الكوفيين، وبعض الكوفيين يجيز النصب، فإذا قلت: (هذا معطي زيد درهما)، فنصب الدرهم محمول على أعطى))[٩٣].

وذهب الزمخشري إلى أن قوله تعالى:﴿والشّمسَ والقمرَ﴾ فيه ثلاث حركات إذ قال:()النصب على إضمار فعل دلَّ عليه جاعل أي : وجعل الشمس والقمر حسبانا ، أو يعطفان على محل الليل، فإن قلت: كيف يكون لليل محل، والإضافة حقيقية؛ لأنَّ اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ ولا تقول: (زيد ضارب عمرا أمس) ؟ قلت : ما هو في معنى المضيّ، وإنَّما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة، وكذلك فالق الحب، وفالق الإصباح كما تقول: (الله قادر عالم)، فلا تقصد زمانا دون زمان، والجر عطف على لفظ الليل، والرفع على الابتداء،

والخبر محذوف تقديره: والشمس والقمر مجعولان حسبانا أو محسوبان حسبانا، ومعنى جعل الشمس والقمر حسبانا: جعلهما على حسبان؛ لأنَّ حساب الأوقات يعلم بدورهما وسيرهما)) [٩٤].

وكان أبو البركات الأنباري أكثر إيضاحا في إعرابه للنص المتقدم، إذ يقول : (( قُرِئَ جاعلُ الليلِ وجعل الليلَ ، فمن قرأ جاعلُ الليلِ أضاف اسم الفاعل إلى الليل، ويكون سكنا منصوبا بتقدير فعل مقدر وتقديره:(وجعل الليل سكنا)، كالقراءة الأخرى، والليل على قراءة من قرأ وجعل مفعول أول، وسكنا مفعول ثانٍ، والشمسَ والقمرَ منصوبان بتقدير (جعل) على قراءة من قرأ،وجاعل بالعطف على الليل على قراءة من قرأ وجعل الليل، وحسبانا أي ذا حساب ، وهو مفعول ثان وهذا ظاهر )) [٩٥].

ويقول ابن يعيش : (( وأما قوله تعالى ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ جاعلُ الليلَ سكنًا﴾ فإنَّ أكثر النحويين يجعلون ذلك ماضيا؛ لأنَّ الفلق والجعل قد كانا، فعلى هذا يكون نصب (سكنا) وما بعده بإضمار فعل على القول الأول، وبالفعل المذكور على الثاني تحجز الإضافة بينهما ، وكان أبو سعيد السيرافي يجيز أن يكون ذلك للحال والاستقبال ؛ لأنَّ ذلك كلّ يوم يحدث، وعلى هذا يكون (سكنا) منصوبا بالفعل المذكور ، والاسم الأول في معنى منصوب ويكون الشمس والقمر معطوفا على المعنى كما قلنا في : ( هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا غدًا ) ، وهذا القول يُضَعِّفه قوله :﴿ والشّمسَ والقمرَ حسبانا﴾ ؛ لأنَّه ماض قد كان لا محالة لا يتجدد كلَّ يوم فاعرفه ))[٩٦].

## الخاتمة :

بعد عرض هذه المسائل النحوية التي احتكم فيها سيبويه والفراء إلى آرائهما الخاصة على اختلاف مدرستيهما، واستخلاص هذه الأحكام من التراكيب التي وردت في القرآن الكريم ،بدا لنا أنَّ اختلافهما في المنهج والهدف قد يُفضي إلى الاختلاف في التوجيه على نحوٍ ما حيث يلتمس كل منهما شاهدا من القرآن لما يتبدى له من الأحكام ولابدَّ من الإقرار أولا إنَّ هذا لا يحصل في كل ما اتفقا على النظر فيه من كلام الله تعالى فقد يكون الحكم ظاهرا ولا يجوز غيره اعتمادا على ما يقتضيه سياق العبارة فلا يكون أبو زكريا الفراء حاذيا حذو سيبويه حينئذ في توجيهه .

ويبدو جليًّا اختلاف المنهج الذي التزمه كلٌّ من سيبويه في كتابه ، وأبي زكريا الفراء في معانيه والهدف الذي طلباه، فضلا على اختلافهما في المذهب النحوي ، فقد حرص سيبويه على استقصاء وجوه التعبير في كلام الناس، والاستشهاد لها بما جاء في كلام الله تعالى، واستخلاص الأحكام النحوية منها ، على حين أنَّ الهدف الذي توخاه أبو زكريا الفراء في كتابه (معاني القرآن) هو الوقوف على ما جاء في القرآن من المعاني سورة سورة ، وينظر في كل سورة، وما ورد فيها من المعاني التي تضمنتها آياتها وما يستخلص منها من الأحكام النحوية واللغوية .

وقد بدا لنا أنَّ الأحكام التي يستخلصها الفراء من النظر في كلام الله تأتي عنده على ضربين:

- ما يوافق فيه الوجه الذي ذكره سيبويه .
- وما ينفرد فيه كل منهما بحسب ما يتراءى له من النص .

كما لا يمكن قبول تحليل بعض النصوص بموجب الذهاب إلى أنه (لايستقيم المعنى إلا بتقديرها)، فهذا قول تنقصه الدقة ولا يمكن القبول به بأي وجه من الأوجه حمل بعض النصوص القرآنية على نصوص من الشعر العربي، فللقرآن مستوى خاص من اللغة وهي لغة الإعجاز الرباني المقدس وهذا يفضي إلى خلط مستويات الأداء المتباينة والتي عدها الدارسون المحدثون من عيوب النحو العربي التي أدت به إلى الاضطراب وتصادم الأقيسة .

وخلاصة الأمر في ذلك أنَّنا وجدنا الفراء قد يتفق مع سيبويه في الأحكام المستخلصة من الشاهد القرآني فمنه ما يتفق معه فيه ومنه ما يختلف معه فيه .

وقد نكون مغالين فيما عرضنا أو مقصرين هنا أو هناك فذلك ما يوجب الاعتذار سلفا والله الموفق وبه نستعين .

## الهوامش

١. ينظر : الأصول د. تمام حسان ١٠٧ .

٢. الأصول ، ١١٥ .

٣. الأصول ، ١٢١ .

٤. الأصول ، ١٣٠ ، وينظر : النحويون والقرآن ٢٩٥ .

٥. النحويون والقرآن ٢٩٥ .

٦. النحويون والقرآن ٢٩٦ .

٧. النحويون والقرآن ٢٩٧ .

٨. سورة ص ٢١ ـ ٢٢ .

٩. سورة التحريم ٤ .

١٠. الكتاب ٢/ ٤٨ .

١١. البيت لعبد قيس بن خفاف في خزانة الأدب ٢ / ٥٥٩ .

١٢. معاني القرآن ٢/ ٤٠٢ ، والبيتان بلا نسبة .

١٣. إعراب القرآن ٣/ ٣٠٨ .

١٤. سورة الذاريات ٢٤ .

١٥. الكشاف ٤/ ٧٩ .

١٦. ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٤ .

١٧. ينظر : دراسات في اللغة ٦٨ .

١٨. سورة الأنبياء ٣٠ .

١٩. سورة الكهف ٣٣ .

٢٠. ينظر : همع الهوامع ١/ ١٣٨ .

٢١. دراسات في اللغة ٦٨ .

٢٢. سورة النساء ٥٣ .

٢٣. سورة الإسراء ٧٦ .

٢٤. سورة الأحزاب ١٦ .

٢٥. ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١٣٦، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٢/ ٤١ .

٢٦. الكتاب ٣/ ١٣ .

٢٧. يكون النصب بوقوع تقدير النقل في الجواب بعد الفاء .

٢٨. معاني القرآن ١/ ٢٧٣ .

٢٩. المقتضب ٢/ ١٢ .

٣٠. ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٤٤ .

٣١. سورة آل عمران ٨١ .

٣٢. ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٤٧٣ .

٣٣. الكتاب ٣ / ١٠٧ .

٣٤. ينظر : النشر في القراءات العشر : ١٨١/٢، والحجة للقراء السبعة: ٣٠/٢ .

٣٥. يريد أنه جواب القسم الذي تضمنه قوله : أخذ الله ميثاق النبيين إذ كان ذلك في معنى القسم .

٣٦. يريد أن ( ما ) في ( لما ) على هذا شرطية ، واللام موطئة للقسم ، ولذلك أجيبت بما يجاب به القسم في قوله : لتؤمننَّ به .

٣٧. معاني القرآن ١ / ٢٢٥ .

٣٨. مغني اللبيب ١ / ٥٣٢ ـ ٥٣٤ .

٣٩. سورة الزمر ٣ .

٤٠. الكتاب ٣ / ١٤٣ .

٤١. معاني القرآن ٢ / ٤١٤ .

٤٢. البحر المحيط ٧ / ٣٩٨ ، وينظر : مجمع البيان ٨ / ٤٢١ .

٤٣. ينظر : الميزان في تفسير القرآن ١٧ / ٢٤٧ .

٤٤. سورة التوبة ٣ .

٤٥. سورة لقمان ٢٧ .

٤٦. الكتاب ٢ / ١٤٤ .

٤٧. ينظر هامش الكتاب الصفحة نفسها .

٤٨. قرئت بالرفع والنصب قراءة أبي عمرو ويعقوب ووافقهما اليزيدي .

٤٩. سورة الجاثية ٣٢ .

٥٠. معاني القرآن ٢ / ٣٢٩ .

٥١. سورة الإسراء ١٠٠ .

٥٢. المقتضب ٢ / ٥٧٢ .

٥٣. الكشاف ٢ / ٦٩٦ .

٥٤. النحويون والقرآن ٣٤ .

٥٥. سورة النساء ١٥٩ .

٥٦. البيت في ديوانه ٧٩ .

٥٧. البيت في خزانة الأدب لحكيم بن معية ٢ / ٣١١ .

٥٨. الكتاب ٢ / ٣٤٤، ٣٤٦ .

٥٩. معاني القرآن ١ / ٢٤٩ .

٦٠. ينظر : الإتقان في علوم القرآن ٢ / ١١٨ ـ ١٢٠ .

٦١. سورة الحج ٥ .

٦٢. الكتاب ٣ / ٥٢ ـ ٥٣ .

٦٣. معاني القرآن ٢ / ٢١٦ .

٦٤. هامش الكتاب ٣ / ٥٣ .

٦٥. ينظر : شرح ابن عقيل ، وهامش المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد١/١٦٥ــ١٦٦ ، والبيتان بلا نسبة.

٦٦. الكتاب ٢ / ١٠٥ ، والشاهد في خزانة الأدب رقم ٤٣٨.

٦٧. ينظر : هامش الكتاب ٢ / ١٠٥ .

٦٨. سورة الأنعام ١٥٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش .

٦٩. الكتاب ٢ / ١٠٧ ـ ١٠٨ .

٧٠. يريد أن تكون مصدرية .

٧١. معاني القرآن ١ / ٣٦٥ ، والبيت بلا نسبة.

٧٢. سورة الأنعام/١٥٤ .

٧٣. المحتسب ١ / ٣٤٤ ـ ٣٤٥ . ونقل هذا الكلام بنصه أبو علي الطبرسي في مجمع البيان ٤ / ٢١٦ .

٧٤. سورة مريم / ٦٩ .

٧٥. البيت لغسان بن وعلة في الدرر اللوامع ١ / ٢٧٢ .

٧٦. سورة الزخرف ٨٤ .

٧٧. شرح الكافية ٣ / ١١١ ، ١١٢ .

٧٨. شرح المفصل ٢ / ٦٥ .

٧٩. البحر المحيط ٤ / ٢٥٦ .

٨٠. سورة سبأ / ١٠ .

٨١. الكتاب ٢ / ١٨٦ ـ ١٨٧ .

٨٢. هامش المصدر نفسه ٢ / ١٨٧ .

٨٣. معاني القرآن ٢ / ٣٥٥ ، والبيتان بلا نسبة .

٨٤. معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٥ .

٨٥. الكشاف ٣ / ٥٥٤ .

٨٦. سورة سبأ/١٠ .

٨٧. البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

٨٨. شرح المفصل ١ / ٣٢٨ .

٨٩. سورة الأنعام ٩٦ .

٩٠. الكتاب ١ / ١٧٤ ـ ١٧٥ .

٩١. ديوان امرئ القيس ٦٢/١

٩٢. معاني القرآن ١ / ٣٤٦ .

٩٣. معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٦٩ .

٩٤. الكشاف ٢ / ٤٧ .

٩٥). البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٣٢ .

٩٦. شرح المفصل ٤ / ١٠١ .

## المصادر والمراجع


القرآن الكريم .

١- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، ضبطه وصححه وخرج آياته : محمد سالم هاشم ، منشورات ذوي القربى، ط١ ، ١٤٢٢هـ، إيران.

٢- الأصول دراسة إبستيمُولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب (النحو ، فقه اللغة ، البلاغة )، د. تمّام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠٤م.

٣- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، منشورات كمال الملك، ط١، إيران ١٤٢٥هـ.

٤- البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ(ت٧٤٥هـ) تحقيق ثلة من الأساتذة ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ط٢ ، بيروت ٢٠٠٧م.

٥- البيان في غريب إعراب القرآن ،أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة د. مصطفى السقا، دار الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٩م.

٦- الحجة للقراء السبعة ،أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ( ت٣٧٧هـ ) تحقيق كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ .

٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، نشر مكتبة ، الخانجي القاهرة ١٩٧٧م.

٨- دراسات في اللغة ،د. إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، ط١،بيروت (د،ت).

٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم،د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ، القاهرة (د،ت) .

١٠- ديوان ديوان امرِئ القيس ، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)،اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

١١- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق علي محمد معوض ، وعادل عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١ ، بيروت ٢٠٠٠م.

١٢- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٤٢٥هـ .

١٣- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشريّ ،(ت٥٣٨هـ)، وبحواشيه (أربعة كتب ) رتّبه وضبطه وصحَّحَهُ محمد عبد السلام شاهين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٦م.

١٤- مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) ، تحقيق هاشم الرسوليّ ، دار إحياء التراث العربيّ ، ط٨ ، بيروت ١٩٩٠م .

١٥- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ،(ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، دار السرور، مصر(د،ت) .

١٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ،(ت٧٦١هـ) حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصادق، طهران ١٣٧٨هـ .

١٧- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ،

(ت٢٨٥ هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ( د ، ت ).
١٨- النحويون والقرآن ، د. خليل بنيان الحسون ، مكتبة الرسالة الحديثة ، ط١، عمان ٢٠٠٢م.
١٩- النشر في القراءات العشر ، تأليف الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري ( ت٨٣٣هـ) قدم له علي محمد الضباع ، خرج آياته الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية - بيروت ـ لبنان ط٣ ، ١٤٢٧هـ.
٢٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطيّ ، تحقيق أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٦م.